

التوقعات على مستوى العالم

الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة ركود

الدول النامية من معدل 5.9% عام 2008 إلى 4.6% خلال عام 2009 يوجد احتمال لتحقق سيناريو أكثر تشاؤماً في ضوء حالة عدم اليقين السائدة حالياً. فإذا ما استمرت حالة التجمد في أسواق الائتمان الدولية، ولم يتم استعادة الثقة في القطاع المالي بسرعة، قد تدخل الدول المتقدمة في حالة من الركود الاقتصادي العميق خلال عام 2009 مصحوبة بانخفاض مجمع الناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي 1.5%، كما سيتباطأ النمو الاقتصادي للدول النامية إلى معدل 2.7%، وهو معدل خطير للانخفاض في ضوء تأثيره السلبي على قدرات تلك الدول في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي لديها. سيحدث أيضاً انخفاض حقيقي في حجم الاقتصاد الدولي خلال عام 2009 في حالة تحقق السيناريو الأكثر تشاؤماً، وهو وضع لم يشهده العالم منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. توصى مطبوعة "الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009" بتفعيل حزم إنعاش مالية ضخمة يتم التنسيق بشأنها على المستوى الدولي بصورة متجانسة ومتعاضدة ومتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يؤدي ذلك إلى درء خطر حدوث ركود اقتصادي دولي عميق. كما يجب أن يتزامن تفعيل حزم الإنعاش المالية مع اتخاذ إجراءات لإعادة ضخ رأس المال وتوفير السيولة، وهي الإجراءات التي اتبعتها دول بالفعل في إطار الاستجابة والتعامل مع الأزمة الاقتصادية.

يغوص الاقتصاد الدولي في وحل أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير. بدأ الأمر لأول وهلة كأنه شرح في سوق الائتمان العقاري الثانوية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال صيف عام 2007، بدأ في الاتساع خلال عام 2008 محدثاً تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية مؤدياً في النهاية إلى انهيار مؤسسات مصرفية رئيسية، وإلى تراكم انهيار أسواق الأسهم على اتساع المعمورة وتجمد الائتمان. فجرت موجات الصدمات المالية الناتجة أزمة اقتصادية كاملة مع دخول أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة ركود فعلي، وتوقع تدهور الاقتصاديات البازغة والنامية الأخرى بمعدلات متسارعة، حتى مع الوضع في الاعتبار سجلها الاقتصادي الحديث الذي اتسم بالقوة.

تتوقع الأمم المتحدة وفقاً لسيناريو خط الأساس أن يبلغ نمو الناتج الإجمالي الدولي معدلاً ضعيفاً نسبته 1% خلال عام 2009، وهو ما يمثل تباطؤاً حاداً مقارنةً بنسبة نمو 2.5% التي كانت مقدرة لعام 2008، وأقل كثيراً من نسب النمو القوية للأعوام السابقة. كما يتوقع أن ينخفض متوسط دخل الفرد في العالم خلال عام 2009 وفقاً للتقدير الحالي لمعدل النمو الدولي. كما يتوقع أن ينخفض ناتج الدول المتقدمة بنسبة 0.5% خلال عام 2009، وأن يتباطأ معدل النمو لدي الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول إلى 4.8% خلال عام 2009 مقارنةً بمعدل 6.9% خلال عام 2008، بينما يتباطأ نمو ناتج

يجب على صانعي القرار النظر إلى الغد...

بينما هم منهمكون في إطفاء الحرائق اليوم

يجب، في إطار التخطيط للأجل الطويل، أن يتم توسيع إطار سياسات التنمية اللازم لإدارة سياسات الاستثمار والتكنولوجيا حتى يتم تنويع اقتصاديات تلك الدول وخفض اعتمادها على عدد محدود من صادرات السلع الأولية، بما يسمح لها بتحقيق أولوياتها التنموية بما في ذلك تحقيق المزيد من الأمن الغذائي، والتعامل مع التغير المناخي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سيتطلب كل ذلك موارد ضخمة للاستثمار العام في البنية التحتية، وإنتاج الغذاء والتعليم والصحة، ومصادر الطاقة المتجددة. توفر الأزمة أيضاً فرصاً متنوعة لتوجيه حزم الإنعاش في اتجاه متماس مع الأهداف طويلة الأجل للتنمية المستدامة.

عن تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق 2009 - الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا)

<http://www.un.org/arabic/esa/desa>